

# وزير التعليم يعاقب أطفال الفقراء على تأخر المصروفات وينقلهم قسراً من مدارس اللغات للعربي



الأربعاء 24 يونيو 2026 12:40 م

هددت مدارس رسمية للغات في محافظات مصر، استناداً إلى القرار الوزاري رقم 224 لسنة 2025، طلاباً غير مسجلين للمصروفات الدراسية، بحجب النتائج والتحويل الإجباري إلى مدارس حكومية عربي خلال العام الدراسي 2026.

وبذلك لا تتعامل وزارة محمد عبد اللطيف مع التعليم كحق دستوري، بل كفاتورة مشروطة بالدفع، حيث يصبح الفقر سبباً لنزع الطالب من مدرسته، وكسر مساره النفسي والتعليمي أمام زملائه

## قرار يحاسب الطفل على فقر أسرته

وبالتالي، يكشف القرار وجهاً قاسياً لوزارة التعليم، إذ لا تلاحق الوزارة عجز المدارس ولا فوضى المناهج ولا تكديس الفصول، لكنها تلاحق طالباً لم تدفع أسرته المصروفات في موعدها

كما أن حجب النتيجة لا يعاقب ولي الأمر وحده، بل يضع الطفل نفسه في موضع المذنب، ويدفعه للشعور بالخزي والإهانة، كأن التعليم مكافأة للأغنياء لا حقاً عاماً

لذلك، فإن تحويل الطالب من مدرسة لغات إلى مدرسة عربي ليس إجراءً مالياً محايداً، بل قطعاً لمسار دراسي كامل، وتغيير مفاجئ للغة التعلم، وإجبار للطفل على بيئة جديدة بلا استعداد

ومن ثم، يصبح قرار محمد عبد اللطيف أداة فرز طبقي داخل المدرسة العامة، لأن من يدفع يبقى في نظام اللغات، ومن يعجز يطرد إلى مسار آخر، مهما كانت ظروفه الإنسانية

غير أن الوزارة تتستر خلف عبارات الإجراءات القانونية، بينما الحقيقة أن القرار ينقل أزمة الفقر من دفتر الحسابات إلى عقل الطالب، ويحول المدرسة إلى مكتب تحصيل لا مؤسسة رعاية

علاوة على ذلك، فإن إلزام الفئات المعفاة بتقديم مستندات فورية، مع استثناء الكتب من الإعفاء، يكشف منطق الجباية، لأن الفقير يظل مطالباً بالدفع ولو كان عاجزاً رسمياً

## مدرسة طبقية باسم المصروفات

بناءً على ذلك، لا يمكن فصل القرار عن سياسة أوسع تجعل التعليم الجيد امتيازاً مالياً، بينما يبقى التعليم الحكومي العربي مساحة مكتظة لمن لا يملك ثمن البقاء في نظام اللغات

إذ قال الخبير التعليمي إبراهيم الشويبي إن تحويل الطلاب غير القادرين من التجريبي إلى الحكومي ستكون له آثار نفسية واجتماعية وتربوية وخيمة، خصوصاً لمن اعتاد دراسة العلوم والرياضيات باللغات الأجنبية

في السياق نفسه، حذر الدكتور تامر شوقي، أستاذ علم النفس التربوي بجامعة عين شمس، من أن نقل الطالب يهز ثقته بنفسه، ويشعره بالفشل، ويفرض عليه مدرسة لا يعرفها

على الجانب الآخر، يقدم كمال مغيث نقداً أوسع لبنية التعليم المصرية، إذ يرى أن تعدد أنواع التعليم بين حكومي فقير وخاص ودولي أثر سلباً على المنظومة كلها وأعاد إنتاج التفاوت

وبهذا المعنى، فإن قرار المصروفات ليس تفصيلاً إدارياً، بل حلقة جديدة في تعليم مقسم طبقياً، حيث تتحول المدرسة الرسمية لغات إلى مساحة مشروطة بالدفع، لا جسراً اجتماعياً للفقراء

كذلك، فإن الوزير الذي يزعم تنظيم التحصيل لا يعترف بأن الأسر تعيش تحت ضغط اقتصادي خانق، وأن تأخر المصروفات قد يكون عجزاً لا تهرباً، وحاجة لا تمرداً

فضلاً عن ذلك، فإن تحميل الطالب ثمن أزمة أسرته يتناقض مع أبسط مبادئ التربية، لأن المدرسة ينبغي أن تحمي الطفل من الفقر، لا أن تفضحه أمام زملائه وتطرده بسببه

تكافؤ الفرص يتحول إلى كذبة

أما النائب لطفي شحاتة، وكيل لجنة التعليم والبحث العلمي، فقد حذر في طلب إحاطة من أن التحويل الإجباري يخل بمبدأ تكافؤ الفرص، ويؤثر نفسياً وتعليمياً على الطلاب

وبالتوازي، نبه شحاتة إلى أن القرار قد يؤدي إلى تكديس غير مبرر في المدارس الحكومية عربي، وهو اعتراف بأن الوزارة لا تعاقب الطالب فقط، بل تنقل الأزمة إلى مدارس أخرى

ثم إن مقترح جدولة المصروفات أو منح مهلة إضافية يفضح قسوة القرار الوزاري، لأن البدائل الأقل ضرراً موجودة، لكن الوزارة اختارت الطريق الأشد إيلاً للطلاب والأسرة

لزيادة القسوة، لا يكتفي القرار بالتحويل، بل يسبق ذلك بحجب النتيجة وإرسال كشوف غير المسددين للشؤون القانونية، وكأن الأسرة الفقيرة ملف مخالفة لا حالة اجتماعية تحتاج دعماً

ومن ناحية أخرى، فإن المادة 21 التي تربط المصروفات بثمن الكتب والخدمات ومقابل الأجهزة تكشف تضخماً في العبء المالي، لا مجرد رسم بسيط يمكن التعامل معه بسهولة

وعليه، تصبح المادة 24 عن الأقساط ستاراً شكلياً، لأن التقسيط لا يحل الأزمة عندما تكون الأسرة عاجزة فعلاً، ولا عندما تتحول الكتب الأجنبية إلى مبلغ واجب السداد دفعة واحدة

### الوزير ضد الفقراء لا ضد الفشل

هنا يظهر جوهر المشكلة: محمد عبد اللطيف لا يواجه فشل التعليم، بل يعاقب ضحاياه، ولا يسأل لماذا يحتاج الفقراء إلى مدارس رسمية لغات، بل يطردهم منها عند أول عجز

إضافة إلى ذلك، فإن القرار يرسل رسالة مهينة للطلاب: مستقبلك التعليمي مرهون بقدرتك على الدفع، لا بجهدك ولا بحقك ولا بوعود الدولة عن تكافؤ الفرص

في المقابل، لا تعلن الوزارة خطة لدعم الأسر المتعثرة، ولا صندوقاً لحماية الطلاب من الانقطاع الطبقي، ولا آلية بحث اجتماعي عادلة، بل ترفع لافتة الدفع أولاً والتعليم لاحقاً

مع ذلك، فإن أخطر ما يفعله القرار أنه يكسر علاقة الطفل بمدرسته، فالطالب الذي يخرج مطروداً بسبب المصروفات لن يرى المؤسسة التعليمية بيتاً، بل سلطة تعاقبه على فقره

كذلك، فإن تحويل الطلاب إلى الحكومي العربي يضع ضغطاً جديداً على مدارس تعاني أصلاً من الكثافة وضعف الإمكانيات، بما يجعل قرار الوزير باباً لتوسيع الفوضى لا ضبطها

وعلى هذا الأساس، تتحول المدارس الرسمية لغات من مشروع يفترض أنه يفتح نافذة لأبناء الطبقة المتوسطة والفقيرة، إلى بوابة انتقاء مالي لا تعترف إلا بمن يملك ثمن الاستمرار

في النهاية، لا يحتاج التعليم وزيراً يهدد الأطفال بسبب المصروفات، بل يحتاج سياسة تنحاز لمن لا يملك، وتحمي الطالب من الفقر، وتمنع تحويل المدرسة العامة إلى سوق مقنع

وكذلك فإن قرار محمد عبد اللطيف لا يدافع عن الانضباط المالي، بل يفضح وزارة ترى الطفل رقماً في كشف مديونية، وتتعامل مع مستقبله كسلعة تسحب عند تأخر السداد